

التقرير اليومي

2007/3/26

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إسرائيل، أميركا والآيباك

بقلم جورج سوروز؛ نيويورك ريفيو أوف بوكس، 2007/4/12

إنّ إدارة بوش، مرة أخرى، تدخل بعملية هي عبارة عن إقرار خطأ سياسي فادح وكبير في الشرق الأوسط، فهذه العملية عرضة لأن يكون لها نتائج مدمرة، كما أنها لا تلقى الإهتمام المطلوب. وتتعلق العملية هذه المرة بالعلاقة الإسرائيلية- الفلسطينية. فإدارة بوش تدعم بفعالية الحكومة الإسرائيلية برفضها الاعتراف بحكومة وحدة فلسطينية تضم حماس، التي تعتبرها الإدارة الأميركية منظمة إرهابية. وهذا يعيق أي تقدم نحو تسوية سلام في وقت يمكن للتقدم، على المسار الفلسطيني، أن يساعد على تجنب حريق هائل ومدمر في الشرق الأوسط الكبير.

وتسعى الولايات المتحدة وإسرائيل للتعامل، فقط، مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بأمل أن تؤدي الانتخابات الجديدة إلى حرمان حماس من الأكثرية التي تملكها الآن في المجلس التشريعي الفلسطيني. وهذه إستراتيجية لا أمل بها لأنّ حماس كانت قد قالت بأنها قد تقاطع إنتخابات مبكرة. وحتى لو كانت نتائج الإنتخابات ستنتهي بإقصاء حماس عن الحكومة، فليس هناك من إتفاقية سلام يمكن أن تثبت من دون دعم حماس.

وتواصل العربية السعودية، في هذه الأثناء، طريقاً مختلفاً. إذ كانت السعودية قد أنجزت في قمة شباط في مكة بين محمود عباس وخالد مشعل، زعيم حماس، إتفاقاً بين حماس وفتح، اللذان كانا يتصادمان بشكل عنيف، حول تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبحسب إتفاق مكة، كانت حماس قد وافقت على "إحترام القرارات والإتفاقيات الدولية (مع إسرائيل) الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية"، بما فيها إتفاق أوسلو.

وبحسب التقارير الصحفية بـ 15 آذار، فإنّ الحكومة الجديدة، كالحكومة الحالية، سيتزأسها إسماعيل هنية، رئيس الوزراء (من حماس). إلا أنّ حماس لها 9 وزراء من أصل 24 وزيراً في الحكومة، ووزير إضافي أيضاً من دون حقيبة وزارية؛ الرئيس عباس وحركته فتح يتحكمون بست وزراء وممثلين مستقلين- قال البعض بأن يكونوا تحت سيطرة حماس أو فتح- كما أنّ فئات سياسية أخرى ستتملأ الوزارات التسع الباقية.

وتعتبر الحكومة السعودية هذا الإتفاق كمقدمة لعرض تسوية سلام مع إسرائيل، الى جانب الأفكار العامة لمبادرة السلام العربية 2002، وهي تسوية تضمنها العربية السعودية ودول عربية أخرى على أساس حدود 1967 والإعتراف الكامل بإسرائيل. أما العرض، فسيُدرس بالتفصيل من قِبَل الملك السعودي عبد الله في القمة العربية، التي ستستضيفها العربية السعودية على أراضيها بنهاية شهر آذار. لكن من غير المحتمل أن يكون هناك نجاح طالما أن إدارة بوش وحكومة إيهود أولمرت يصران على موقفهما الحالي برفض الإعتراف بحكومة وحدة وطنية تضم حماس. فالإجتماع الأخير بين كوندوليزا رايس، عباس وأولمرت تحول الى إجتماع شكلي فارغ.

ويعود جزء كبير من أسباب المأزق الحالي الى قرار أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بالانسحاب من قطاع غزة أحادياً من دون التفاوض مع السلطة الفلسطينية، التي كانت تسيطر عليها حينذاك حركة فتح. وفي الطلب الجازم والمستعجل الصادر عن اللجنة الرباعية- الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدةن روسيا والأمم المتحدة- أنجز جيمس وولفينسون خطة من ست نقاط لمساعدة أهالي قطاع غزة؛ دعت الخطة، من بين أمور أخرى، الى تسهيل المرور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفتح مرفأ ومطار في قطاع غزة. لكن لم يتم تنفيذ أي من النقاط الست، فقد خرب إلبوت أبرامز، المسؤول عن الموضوع في إدارة بوش، عمداً خطة النقاط الست من بدايتها، وكان نتيجة ذلك، جزئياً، أن حماس فازت بالإنتخابات بنصر غير متوقع.

ثم أتى الخطأ الفادح الذي أتحدث عنه. فقد رفضت إسرائيل، بدعم قوي من الولايات المتحدة، الإعتراف بحكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً، وحجزت مبالغ من ملايين الدولارات عبارة عن ضرائب جمعها الإسرائيليون لصالح الحكومة الفلسطينية. وقد تسبب ذلك بتشنج إقتصادي كبير وزعزعة قدرة الحكومة على العمل. لكن ذلك لم يخفض الدعم الشعبي لحماس بين الفلسطينيين وعزز موقف المتطرفين الإسلاميين، وغيرهم، ممن يعارضون المفاوضات مع إسرائيل، وليتدهور الوضع ويصل الى نقطة لم يعد فيها لفلسطين سلطة يمكن لإسرائيل التفاوض معها.

كان هذا خطأ فادحاً لأن حماس ليست منفردة ومتراسة ومتسقة (في الشكل والتكوين). فهيكليتها الداخلية غير معروفة كثيراً للناس في الخارج، لكن وبحسب بعض التقارير، لدى حماس جناح عسكري موجه من دمشق، الى حد كبير، وهو يدين بالفضل الى راعيئه السوري والإيراني. كما لدى حماس جناح سياسي الذي هو أكثر تفاعلاً مع حاجات الشعب الفلسطيني، الذي أنتجها للوصول الى السلطة. فلو أن إسرائيل قبلت نتائج الإنتخابات، فإن ذلك كان يمكن أن يعزز الجناح السياسي الأكثر اعتدالاً. ولسوء الحظ، فإن إيديولوجية "الحرب على الإرهاب" لا تسمح بتمييز دقيق وهام كهذا. ومع ذلك، فإن الأحداث اللاحقة تقدم الأسس للإعتقاد بأن حماس كانت منقسمة بين توجهات مختلفة. فهي لم تكن مستعدة بالمضي بعيداً بموافقتها، كالإعتراف بوجود إسرائيل، لكنها كانت مستعدة للدخول بحكومة وحدة وطنية المقيدة بالإتفاقيات الموجودة مع إسرائيل. وقبل أن يتم التوصل الى أي إتفاق، كان الجناح العسكري لحماس قد خطط لخطف جندي إسرائيلي هو العريف جلعاد شاليط، مما كان له تأثير على منع حكومة كهذه من التشكل بسبب إستثارته لرد عسكري إسرائيلي جائر وأخرق. ومن ثم إستغل حزب الله الفرصة لتنفيذ هجوم من لبنان عبر الحدود الدولية المعترف بها، وقام بخطف عدد أكبر من الجنود الإسرائيليين. ورغم الرد غير الملائم من قِبَل إسرائيل، كان حزب الله قادراً على الثبات على أرضه ليكسب بذلك إعجاب الجماهير العربية، سواء السنة أو الشيعة.

وكانت هذه الأحداث الخطيرة- بما في ذلك إنهيار الحكومة الفلسطينية، والقتال بين حماس وفتح- هو ما حث على المبادرة السعودية التي تعرض إمكانية حصول تسوية سلام. إن تسوية كهذه قد تكون في مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الشديدة.

وقد يحتج المدافعون عن السياسة الحالية بأن إسرائيل لا يمكنها تحمل التفاوض من موقع ضعف، لكن من المستبعد أن يتحسن موقع إسرائيل طالما أنها تواصل مسارها الحالي بالتصعيد العسكري. ولحسن الحظ، فإن للعربية السعودية، الفاقدة للطمأنينة بسبب موقعها المهتز، لها مصلحة حقيقية في تعزيز فرص تسوية مبنية على أساس حل الدولتين. وسيكون أمراً محزناً تقويت تلك الفرصة، التي قد تعني انسحاب الإسرائيليين من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بحيث يمكن لدولة فلسطينية إنجاز عملية تولى السلط كما أن حماس قد تقبل بوجود إسرائيل. ثم أن الخطوط العريضة لتسوية كهذه محددة تماماً. فالمفاهيم المحددة ليست مختلفة، مادياً، عما كانت عليه أثناء ولاية الرئيس كلينتون.

أما التهديد الأقوى فيأتي من إيران. وقد يكون التحرك بإتجاه تسوية في فلسطين أمراً مساعداً في مواجهة ذلك التهديد. لكن يبدو أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة متجمدتين في حالة عدم الإستعداد للتفاوض مع سلطة فلسطينية تضم حماس. أما النقطة المعضلة، فهي عدم إستعداد حماس للإعتراف بوجود إسرائيل، لكن ذلك يمكن أن يشكل شرطاً لتسوية نهائية بدلاً من أن يكون شرطاً مسبقاً للمفاوضات.

إنّ السياسة الحالية ليست موضع حتى تساؤل في الولايات المتحدة. ففي حين يتم مناقشة مناطق ومشاكل أخرى في الشرق الأوسط بحرية، فإنّ إنتقاد سياستنا تجاه إسرائيل، في الواقع، مكبوت وصامت. فالنقاش في إسرائيل حول السياسة الإسرائيلية أكثر صراحة بكثير من ذلك الجاري في الولايات المتحدة، وهذا كله أمر جدير بالملاحظة أكثر لأنّ فلسطين هي القضية ولأنّ فلسطين، أكثر من أي شيء آخر، هي التي تقسم وتبعد الولايات المتحدة عن أوروبا. فبعض الحكومات الأوروبية، بحسب التقارير، تود إنهاء الحظر الإقتصادي المفروض على حماس ما إن يتم تأسيس، وبنجاح، حكومة الوحدة. لكن الولايات المتحدة قالت أنها لن تفعل ذلك.

أما أحد التفسيرات لذلك فنجده في التأثير النافذ للجنة العلاقات الأميركية- الإسرائيلية العامة (الآيباك)، التي تؤثر بقوة على الحزبين الديمقراطي والجمهوري معاً. إنّ مهمة الآيباك هي ضمان الدعم الأميركي لإسرائيل، لكنها في السنوات الأخيرة تفوقت على نفسها بمحاولاتها الجادة. فقد أصبحت متحالفة بشكل وثيق مع المحافظين الجدد، كما كانت الداعم المتحمس لغزو العراق، وشكلت لوبي ضاغط ونشيط لتثبيت جون بولتون كسفير أميركي للأمم المتحدة، كما تستمر الآيباك بمعارضة أي حوار مع حكومة فلسطينية تضم حماس. ومؤخراً جداً، كانت الآيباك من بين جماعات الضغط التي إنتصرت على القيادة الديمقراطية في مجلس النواب لإسقاط مطلب وجوب حصول الرئيس على موافقة الكونغرس قبل الشروع بعمل عسكري ضد إيران. إنّ الآيباك، بقيادتها الحالية، قد تخطت بشكل واضح مهمتها، فبدلاً من ضمان وجود إسرائيل، تقوم بتعريضها للخطر كثيراً.

وليس هناك من حل عسكري بالخالص للمشكلة الفلسطينية. فالتفوق العسكري ضروري لأمن إسرائيل الوطني، لكنه غير كافٍ، فالحل يجب أن يكون سياسياً كما أقر بذلك الرئيس كلينتون، الذي بذل مجهوداً هائلاً لتحقيق تسوية سلام، وكانت جهوده ناجحة للغاية بحيث أنها إستلزمت قتل رئيس الوزراء إسحق رابين في العام 1995 على يد متطرف إسرائيلي لمنع تنفيذ مبادرة سلام إسرائيلية مع عرفات.

وحتى بعدما أشعل أرييل شارون عنفاً جديداً بعد سيره إلى جبل الهيكل، قام كلينتون بتقديم إتفاقية سلام بعد ذلك بعدة أشهر رفضها حينذاك عرفات، لكن تلك الإتفاقية كانت ستطرح شكل التسوية مستقبلاً. أما الرئيس، فلم يحاول شيئاً مطلقاً. فهو تبنى الشعار المضلل للحرب على الإرهاب، وسمح لأرييل شارون بممارسة أسلوبه. فشارون لم يكن يريد تسوية متفاوضاً عليها، وكان قد تحقق من عدم إمكانية المحافظة على الإحتلال العسكري إلى الأبد وقام بالإسحاب من غزة لكي يعزز الموقع الإسرائيلي في الضفة الغربية، على ما قيل. إلا أنّ الإسحاب أدى إلى سلسلة الأحداث الحالية. فإدارة بوش لم تقبل فقط، وبشكل سلبي، بسياسات حكومة أولمرت وشارون دون معارضة، بل إنها شجعتها بقوة أيضاً. ويجب على الآيباك أن تتحمل حصتها من المسؤولية لمساعدتها وتشجيعها سياسات كالرد الجائر لإسرائيل على حزب الله في الصيف الماضي، وإصرارها على معاملة حماس كمنظمة إرهابية فقط.

إنّ السياسة الحالية بعدم السعي لحل سياسي ومواصلة التصعيد العسكري- ليس فقط العين بالعين، وإنما التحدث عن قتل عشرة فلسطينيين مقابل كل إسرائيلي- قد وصلت، وبالتحديد، إلى نقطة خطيرة. وبعد الأعمال الإنتقامية لقوات الدفاع الإسرائيلي ضد البنية التحتية للبنان من طرق ومطار وغير ذلك، على المرء أن يتساءل عما قد تكون عليه الخطوة التالية للقوات الإسرائيلية. فإيران تشكل خطراً أكبر وأكثر قوة، بالنسبة لإسرائيل، من حماس أو حزب الله، عميلي إيران. وهناك خطر متزايد لجهت حدوث مواجهة إقليمية، إذ من الممكن جداً أن تكون إسرائيل والولايات المتحدة في الجانب الخاسر. فمع قدرة حزب الله على الصمود بوجه الهجوم الإسرائيلي، وصعود إيران كقوة نووية متطورة، فإنّ وجود إسرائيل معرض للخطر أكثر من أي وقت مضى منذ نشوئها.

ولدى الداعمين لإسرائيل سبب وجيه للتساؤل عن تأييد الآيباك، وقد بدؤوا بذلك. لكن، وبدل الإنشغال بنقد ذاتي شديد، لا تزال الآيباك متصلبة وعنيدة. ومؤخراً، مضى اللوبي الموالي لإسرائيل بهجومه، متهماً من يُسمون بالمنقذين التقدميين لسياسات إسرائيل بإثارة معاداة السامية وتعريض وجود الدولة اليهودية للخطر.

وقد تم توضيح قضية أولئك الذين يختلفون مع السياسة الإسرائيلية الحالية، تماماً وبالتفصيل، من قبل ألفين روزنفلد في رسالة قصيرة قامت بنشرها اللجنة الأميركية- اليهودية. فبعد مراجعة نقدية لتساعد التيارات الجديدة المعادية للسامية، وتحديداً في العالم الإسلامي وأوروبا، يساوي روزنفلد معاداة السامية بمعاداة النازية، ويشدد على أنّ المنتقدين اليهود للسياسات الإسرائيلية يعززان كلاهما. ويعترف روزنفلد بأنّ الإنتقاد بحد ذاته ليس معادياً للسامية، فهو يكتب في الواقع: "لقد وقف أنبياء الكتاب المقدس إلى جانب العدالة ولم يترددوا مطلقاً بإنتقاد سلوك شعبهم عندما كانوا يرون أنه ينحرف عن معايير العدالة". لكن روزنفلد يؤكد على "شجب الأعمال الإسرائيلية، وفي نفس الوقت الإمتناع عن أي أطر عمل سياسي وتاريخي واقعي قد تحتسب لأعمال كهذه"، هو أمر غير مقبول. إنّ إستخدام "تعبير فذف وتشهير مبالغ فيها،

تصف إسرائيل بكلمات يتعذر تمييزها عن تلك التي يدينها بها، وبشكل منتظم، معظم المعادين للسامية كبلد مكروه ومحتقر".

فتسمية إسرائيل بالدولة النازية... أو إتهامها بالحكم العنصري على نموذج جنوب أفريقيا أو إدخالها في مسائل التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية، كلها أمور تتخطى الانتقاد المشروع. فالحديث حول ضحايا يتحولون الى مهاجمين، يقع في نفس الفئة من وجهة نظره.

ولدعم قضيته، يدرس روزنفلد كتابات عدد من المنتقدين، ويركز تحديداً على مجموعة مقالات لكتاب هم برأيه يجعلون "نعوم شومسكي" يبدو "كمفكر محافظ تقريباً"، لكن القائمة تضم أيضاً "طوني جادت"، وهو مؤرخ مميز وجريمتة هي إقتراحه حلاً محتملاً لدولتين بالنسبة لإسرائيل، و "ريتشارد كوهين"، محرر في الواشنطن بوست، الذي كتب من بين ما كتب بأن "الخيار الأسلم والأعقل بالنسبة لإسرائيل هو الانسحاب الى الحدود الدفاعية- لكن بالكاد المهينة"، والخروج من "معظم أراضي الضفة الغربية"- وهي سياسة مؤيدة في إسرائيل نفسها. ويلجأ روزنفلد، من دون أية معرفة شخصية بالناس الذين يهاجمهم، الى إتهامات بدائية تتعلق بكراهية الذات، جامعاً كل هؤلاء المنتقدين معاً من دون تمييز بصفتهم أشخاصاً "فخورين بخجلهم من كونهم يهوداً". ويستنتج بأن "التأثير المتراكم لهذه الأفكار العدائية، التي كانت تنتقل بثبات من كونها آراء هامشية الى "تقدمية" سائدة، عملت على توليد أفكار بشعة ومشاعر عدائية طالما إعُتبرت خامدة، إن لم تكن ميتة"، ما يعني معاداة السامية.

ويعاني نقاش روزنفلد من 3 أخطاء أساسية، على الأقل، بالمنطق. الأول، سوء النية بالربط. فالحقيقة أن هناك إنتقادات بناءة لإسرائيل وهي تعبر عن أشياء بحيث أنها عندما تؤخذ من سياق الكلام أو تجتزئ بطرق إستفزازية، يمكن أن تُفهم بأنها مشابهة للتعليقات المعادية للسامية، لكن ذلك لا يجعل هؤلاء معادين للسامية أو داعمين لهذا الخط بأي شكل من الأشكال.

ثانياً، هناك نقص بالدليل الفعلي. فهل أنّ التعبيرات المستخدمة من قبل المنتقدين هي حقاً تعابير قذف وتشهير مبالغ بها؟ إنّ ذلك يعتمد على الحقائق- ما هو التعبير المناسب إذاً؟ هل هو "السياج الأمني غير المنجز حتى الآن لإسرائيل، أم أنه سور التمييز العنصري والإنعزال؟" هذا يمكن تحديده فقط عن طريق درس التأثير الفعلي للسور على حياة الفلسطينيين، وهو موضوع يتجاهله روزنفلد والآيباك.

ثالثاً، إنّ الإحترام المعلن للإنتقاد هو شيء مزيف عندما لا يسمح له "بإدانة الأعمال الإسرائيلية، وبنفس الوقت الإمتناع عن أطر عمل سياسية وتاريخية يمكن أن تحتسب لأعمال كهذه"، كما قدم الأمر روزنفلد. إنّ هذه التركيبة تتضمن وجوب تبرير الأعمال الإسرائيلية، سواء كانت صحيحة أم خاطئة. إنّ جاذبية "إطار العمل الواقعي" يهدف الى جعل الموقف الإسرائيلي منطقياً. ويجب أن يؤخذ الإنتقاد بعين الاعتبار بروحه وليس بواسطة عصا القياس للمقارنة أو الحكم. إنّ قمع الإنتقاد وتقييمه على أنه غير وطني، كان ضاراً بشكل هائل في حالتي كل من إسرائيل والولايات المتحدة. إذ سمح ذلك لإدارة بوش وحكومة شارون/ أولمرت بمواصلة العمل بسياسات مدمرة.

وكان اللوبي الموالي لإسرائيل ناجحاً بشكل لافت في قمع الإنتقاد. فالسياسيون عارضوه لتعرضهم للخطر بسبب قدرة اللوبي على التأثير بالمساهمات السياسية. فعندما دعا هاورد دين لسياسة منصفة وعادلة تجاه إسرائيل في العام 2004، تضررت فرصه بالتسمية بشكل بالغ، وتم سد الطريق أمام تطور الأكاديميين وإعاقتهم، كما سحب التمويل من خبراء مراكز الدراسات عندما تجاوزوا كثيراً الخط المرسوم لهم. وعقب إنتقاده للسياسة الإسرائيلية القمعية في الضفة الغربية، عانى الرئيس الأسبق جيمي كارتر من فقدان بعض الداعمين الماليين لوسطه السياسي.

فأي شخص يتجرأ على الاختلاف بالرأي قد يكون معرضاً لحملة تشويه شخصية للسمعة وحقيرة. وأنا أتحدث من منطلق تجربة شخصية. فمنذ أن كنت أشارك في إجتماع لمناقشة الحاجة إلى التعبير عن وجهات نظر بديلة، كان يتم إطلاق سيل من الإفتراءات وعبارات التشهير، بما فيها الإتهامات الخاطئة، بصحيفة "نيو ريبابليك" بأنني كنت "عجلة صغيرة في العربة الهتلرية" في عمر 13 سنة عندما دبر والدي هوية مزيفة لإنقاذ حياتي، ورافقت مسؤولاً في وزارة الزراعة بصفتي إبنة بالمعمودية عندما كان يقوم بعملية جرد للممتلكات اليهودية.

إنّ الآيباك محمية، ليس فقط بسبب الخوف من الإنتقام الشخصي، وإنما أيضاً بسبب هاجسها الحقيقي بأمن وبقاء إسرائيل. ولكلا الإعتبارين أساساً ثابتاً ومتميناً في الواقع. فالعاملين كانا على المحك في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول، عندما أعلن الرئيس بوش الحرب على الإرهاب. وعلى مدى 18 شهراً بعد ذلك، كان الشخص يعتبر غير وطني إذا ما قام بإنتقاد سياساته، وهو ما سمح له بارتكاب أحد أكبر الأخطاء الفادحة في التاريخ الأميركي. فكوندوليزا رايس ونائب الرئيس ديك تشيني مضياً بعيداً بالتحذير بأن التهديد قد يظهر بشكل غيمة فطر (تفجير نووي). أما في قضية

إسرائيل اليوم فإنّ التهديد الوطني، وحتى بقاء الدولة، هو أمر واقعي أكثر بكثير. فإسرائيل بحاجة لدعم الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى. فهل هذا هو الوقت الصحيح لكشف النفوذ الثقيل للأيبيك في السياسات الأميركية؟ أعتقد أنّ هذا الإعتبار يعيق عدد من الأشخاص المنتقدين لطريقة إدارة الأيبك لعملها. وفي حين كانت السياسات الفاشلة للمخططين والمنفذين في إدارة بوش قد تم كشفها بشكل قاس ومتواصل، فإنّ الأيبك لا تزال تحيط نفسها بسياج من الصمت.

أما أنا، فلست فاقد الإحساس أو مخدر تجاه هذا النقاش، فهو أعاقني عن إنتقاد السياسات الإسرائيلية في الماضي. وأنا لست صهيونياً، كما أنني لا أمارس يهوديتي، لكن لدي تعاطف كبير جداً تجاه أقراني اليهود، كما لدي قلق عميق حول بقاء إسرائيل ولم أكن أريد أن أقدم مادة أولية لأعداء إسرائيل. لقد جعلت موقفي منطقياً وعقلانياً بقولي أنه إذا ما أردت التعبير عن وجهات نظر إنتقادية، فإن علي الإنتقال الى إسرائيل. لكن بما أنّ هناك كثيراً من الإسرائيليين الذين يحملون رؤى كهذه، فإنه لم يعد هناك حاجة لصوتي، إذ كان أمامي معارك أخرى كثيرة لكي أحوزها.

لكن علي أن أطرح سؤالاً الآن: كيف أصبحت إسرائيل عرضة للخطر الى هذه الدرجة؟ إنني لا أستطيع أن أستثني الأيبك من حصتها من المسؤولية. وأنا من المناصرين المتحمسين بشدة للفكر الإنتقادي، وكنت قد دعمت عدداً من المختلفين بالرأي في عدد من البلدان وإتخذت موقفاً ضد الرئيس بوش عندما قال بأنّ الذين لا يدعمون سياساته إنما يدعمون الإرهابيين. إنني لا أستطيع البقاء صامتاً الآن عندما يكون اللوبي الموالي لإسرائيل أحد المعائل الأخيرة غير المكشوفة بعد لهذه الطريقة العقائدية بالتفكير. وإنني أتحدث بحرية مع بعض الخوف والخشية لأنني أعرض نفسي لهجمات أكثر، والتي من المرجح أن تجعلني أقل فاعلية في متابعة قضايا أخرى عديدة أنا مرتبط بها؛ لكن بعض هؤلاء المخالفين الآخرين (بالرأي) من الذين دعمتهم كانوا قد خاطروا بشكل أكبر بكثير.

وإنني لست مرتبطاً كفاية بالشؤون اليهودية لكي أتدخل بإصلاح الأيبك، لكن يجب أن أصرح دون خوف لصالح عملية الإنتقاد التي هي في قلب مجتمعنا المنفتح. وأعتقد أنه قد بدأ في هذه البلاد (الولايات المتحدة) نقداً ذاتياً ضرورياً بشدة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط؛ لكن هذا النقد الذاتي لا يمكن أن يحرز تقدماً كبيراً طالما أنّ الأيبك تحتفظ بنفوذها في الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وكان بعض القادة في الحزب الديمقراطي قد وعدوا بإحداث تغيير بالتوجه، لكنهم لا يستطيعون الوفاء بذلك الوعد حتى يصبحوا قادرين على مقاومة إملاءات الأيبك. أما فلسطين فمكان ذو أهمية شديدة، حيث لا يزال من الممكن حصول تحول إيجابي هناك. أما العراق، فهو يتخطى سيطرتنا الى حد كبير؛ لكن إذا نجحنا بتسوية المشكلة الفلسطينية، فإننا سنكون في موقف أفضل بكثير للدخول في مفاوضات مع إيران وإخراج أنفسنا من العراق. إنّ الحاجة لتسوية سلام في فلسطين هي أكبر من أي وقت مضى. فلأجل إسرائيل والولايات المتحدة، من المطلوب بشدة أن تنجح مبادرة السلام السعودية، لكن الأيبك تقف في الطريق، فهي مستمرة بمعارضة إنجاز إتفاق مع حكومة فلسطينية تضم حماس.

أما تمكّن الحزب الديمقراطي من تحرير نفسه من تأثير الأيبك فهو أمر مشكوك به جداً. فأني سياسي يتجرأ ويكشف عن نفوذ الأيبك قد يوقع نفسه بالمتاعب ويتعرض لغضبها وعقابها الشديد. لذلك، فإنّ قلة قليلة قد تقوم بذلك. ويعود الأمر للمجتمع الأميركي اليهودي نفسه ليقوم بكبح المنظمة التي تدّعي أنها تمثله. لكن ذلك أمر غير ممكن من دون التخلص، أولاً، من النقاش الماكر والغادر الذي تقدم به المدافعون عن السياسات الحالية: بأنّ الإنتقادات لسياسات الإحتلال، والسيطرة، والقمع الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، هي التي تخلق حالة المعاداة للسامية.

إنّ العكس هو القضية، فأحد الخرافات التي ينشرها أعداء إسرائيل هو أنّ هناك مؤامرة صهيونية كاملة وقوية، وهذا إتهام خاطئ. ومع ذلك، وحيث أنّ الأيبك كانت ناجحة للغاية في قمع الإنتقاد، فقد أعطى ذلك بعض المصداقية والثقة لمعتقدات خاطئة كهذه. إنّ وضع حد لجدار الصمت الذي طالما حمى الأيبك، قد يساعدهم كي يرتاحوا. فالنقاش داخل المجتمع اليهودي، بدلاً من إثارة المعاداة للسامية، هو فقط ما سيساعد على إزالة هذا الشعور.

ومع توقعي وإستشعاري للهجمات ضدي، فإنني أود التأكيد بأنني لا أقر الخرافات المنشورة من قبل أعداء إسرائيل، وإنني لا ألوم اليهود على معاداة السامية. فمعاداة السامية تسبق تاريخ نشوء إسرائيل. فلا السياسات الإسرائيلية ولا المنتقدين لتلك السياسات يجب تحميلهم المسؤولية عن معاداة السامية. وفي نفس الوقت، فإنني أعتقد فعلاً بأنّ المواقف تجاه إسرائيل متأثرة بالسياسات الإسرائيلية، وبأنّ المواقف تجاه المجتمع اليهودي متأثرة بنجاح اللوبي الموالي لإسرائيل بقمع وجهات النظر المختلفة والمتباعدة.

السياسة الخارجية الأميركية بعد العراق

جوزيف ناي، بروجكت سينديكايت، 2007/3/25

ثرى ماذا سيأتي بعد العراق؟ وإذا ما فشلت قوات التعزيز الحالية التي قرر الرئيس جورج دبليو بوش إرسالها إلى العراق في التوصل إلى نتيجة يمكن أن يطلق عليها "انتصاراً"، فما هي الدروس التي قد تستمدتها الولايات المتحدة الأميركية فيما يتصل بسياساتها الخارجية؟ هل تتغلق أميركا على نفسها كما فعلت بعد هزيمتها في فيتنام منذ ثلاثة عقود؟ هل تتحول عن دعم الديمقراطية والترويج لها إلى نظرة واقعية ضيقة لمصالحها؟ حتى مع أن المناقشات الدائرة في واشنطن الآن مثبتة على العراق، إلا أن عدداً المراقبين الأجانب النابهيين يطرحون مثل هذه الأسئلة ذات الانعكاسات الأبعد أمداً.

لقد أخطأ المحللون والخبراء في كثير من الأحوال في تحليل موقف أميركا في العالم. على سبيل المثال، منذ عقدين من الزمان، ساد مفهوم تقليدي رأي أصحابه أن الولايات المتحدة كانت في انحدار. وبعد عقد من الزمان، مع انتهاء الحرب الباردة، كان المفهوم التقليدي السائد يرى أن العالم كان عبارة عن هيمنة أميركية أحادية القطبية. حتى أن بعض المحللين من المحافظين الجدد استنتجوا أن الولايات المتحدة كانت من القوة إلى الحد الذي يسمح لها بأن تقرر أن ما تراه هو الصحيح، وأن الآخرين لابد وأن يتبعوا رؤيتها. واحتفل تشارلز كراوثرز بهذه النظرة فأسمأها "الأحادية الجديدة"، ولقد أثرت هذه الرؤية بشدة على إدارة بوش حتى قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

إلا أن الأحادية الجديدة كانت مبنية على سوء فهم عميق لطبيعة القوة في السياسة العالمية. فالقوة هي القدرة على التوصل إلى النتائج التي يرغب فيها المرء. وسواء كان امتلاك الموارد اللازمة من شأنه أن يؤدي إلى مثل هذه النتائج فإن الأمر يعتمد على السياق المحيط بالقوة. على سبيل المثال، قد تكون الدبابة الحديثة الضخمة مصدراً للقوة إذا كانت الحرب تدور في بيئة صحراوية، وليس في مستنقعات - كما اكتشفت أميركا في فيتنام. في الماضي كان من المفترض أن القوة العسكرية قادرة على الفصل في أغلب القضايا، إلا أنه في عالم اليوم، أصبح السياق الذي يحيط بالقوة مختلف إلى حد عظيم.

كنت قد شبهت توزيع القوى في عالم السياسة اليوم برقعة شطرنج ثلاثية. على الرقعة العليا - التي تمثل العلاقات العسكرية بين الدول - سنجد أن العالم أحادي القطبية حقاً، ومن المرجح أن يظل على هذه الحال لعقود من الزمان. ولكن على الرقعة الوسطى - حيث العلاقات الاقتصادية - سنجد أن العالم قد أصبح متعدد الأقطاب بالفعل، ولا تستطيع الولايات المتحدة في هذا السياق أن تحرز النتائج التي ترغب فيها دون أن تتعاون مع أوروبا، واليابان، والصين، وغيرها من القوى الاقتصادية. وعلى الرقعة السفلية، حيث القضايا المتخفية للحدود القومية والتي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات - بما في ذلك كل شيء من تغير المناخ، إلى الأوبئة، إلى الإرهاب الدولي - تتوزع القوى على نحو فوضوي، وليس من المنطقي أو المفهوم على الإطلاق أن تزعم أميركا لنفسها الهيمنة في هذا السياق.

مع ذلك فإن أعظم التحديات التي نواجهها اليوم ناشئة على هذه الرقعة السفلية. والسبيل الوحيد إلى استيعاب هذه المشاكل يتلخص في التعاون مع الآخرين. ففي هذا السياق لا وجود لحل عسكري بسيط قادر على تحقيق النتائج التي نرغب فيها.

لقد أخطأ الأحاديون الجدد الذين سيطروا على إدارة بوش الأولى حين تصوروا أن التوزيع الأحادي للقوى في السياق العسكري كان كافياً لتوجيه السياسة الخارجية. لقد كانوا كالصبي الصغير الذي يحمل مطرقة ويتصور أن كل مشكلة عبارة عن مسمار. ولقد باتت خطورة هذا التصور واضحة الآن. فكل من يمارس لعبة الشطرنج الثلاثية بالتركيز على رقعة واحدة لابد وأن يخسر على الأمد البعيد.

من حسن الحظ أن البندول بدأ في التأرجح نحو التعاون من جديد. فأثناء ولاية بوش الثانية رحل بعض أشد أصحاب الفكر الأحادي تطرفاً عن الحكومة، وبدأ الرئيس في تناول المشاكل الصعبة مثل كوريا الشمالية وإيران بتوجه أكثر ميلاً إلى التعددية مقارنة بولايته الأولى. وعلى نحو مماثل، وبرغم كل الشكاوى بشأن الأمم المتحدة، فقد لجأت الولايات المتحدة وغيرها إلى الأمم المتحدة لإصلاح الفوضى في أعقاب حرب لبنان التي دارت رحاها أثناء الصيف الماضي.

كانت حرب العراق بصورة خاصة، سبباً في زيادة الوعي الشعبي بالأخطاء التي ارتكبت أثناء ولاية بوش الأولى، إلا أن قضايا أخرى أيضاً تشهد تغييراً الآن. فقد أصبح الأميركيون الآن أكثر ميلاً إلى العمل التعاوني بشأن قضية تغير المناخ العالمي. وعلى نحو مشابه أصبح خطر الأوبئة العالمية يعني أن الأميركيين قد يدركون أهمية تعزيز قوة منظمة الصحة العالمية، تماماً كما أدت مشكلة الانتشار النووي إلى زيادة الوعي بأهمية الهيئة الدولية للطاقة الذرية.

إن الطبيعة التي تتسم بها مثل هذه المشاكل تعني أن الولايات المتحدة باتت لا تملك رفاهية الانغلاق على الذات أيًا كانت النتائج في العراق. فهي مشاكل من النوع الذي لا يمكنك أن تتركه خلفك في الخارج، بل إنها تتبعك إلى عقر دارك.

ليس من المرجح أيضاً أن تترد السياسة الخارجية الأميركية إلى نظرة واقعية ضيقة وتتخلى عن كل تأكيداتنا على الديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى الرغم من إسقاط حرب العراق لفكرة فرض الديمقراطية بالقوة، إلا أن كلاً من الجمهوريين والديمقراطيين يتسمون بميل قوي نحو المثالية في توجهاتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية.

إن المشكلة التي ستواجه من سينتخب رئيساً للولايات المتحدة في 2008، أيًا كان، تتلخص في التوصل إلى السبل الواقعية الملائمة لتنمية القيم الديمقراطية وتعديل اللغة الرسمية وفقاً لهذا. فحين تتجاوز اللغة الخطابية الحقيقة بصورة مبالغ فيها، يراها الآخرون نفاقاً ورياءً. لقد بات لزاماً على الأميركيين أن يبحثوا عن السبل اللازمة لتأكيد رؤيتهم للديمقراطية، والحرية، والحقوق، على النحو الذي يحترم الاختلاف وآراء الآخرين.

لقد تعلمنا من درس العراق أهمية تنمية المجتمع المدني وحكم القانون قبل محاولة عقد انتخابات عريضة القاعدة. فالديمقراطية ليست مجرد تصويت، فهي تتطلب استثمارات ضخمة في التعليم، وبناء المؤسسات، ودعم المنظمات غير الحكومية. ولا بد وأن تضرب الديمقراطية جذورها في أعماق المجتمع الوطني وأن تحمل سماته وخصائصه، لا أن تفرض من الخارج.

ليس من المرجح أن يكون سلوك الولايات المتحدة بعد العراق شبيهاً بما فعلته في أعقاب حرب فيتنام. فالمفارقة التي تحيط بالقوة الأميركية تكمن في عجز القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم عن حماية مواطنيها بالعمل بمفردها.

Research Services Group
Uscenter1@gmail.com